الأمم المتحدة

A/C.4/73/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
18 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد كيمانياه الأب ..... (ليبريا)

الرئيس: السيد غولديا (نائب الرئيس) ..... (هنغاريا)

المحتويات

بيان من رئيسة الجمعية العامة بشأن عمل اللجنة

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ *(هـ)* من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال*)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16691X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥

بيان من رئيسة الجمعية العامة عن عمل اللجنة

١ - **السيدة إسبينوسا غارسيس** (إكوادور)، رئيسة الجمعية العامة: قالت إن عمل اللجنة الرابعة ربما كان أكثر أعمال أي من اللجان تبايناً وشمولا وديناميةً، وقد كانت المسائل التي تتناولها اللجنة محورية لعمل الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وهي ترغب، على وجه الخصوص، في الإقرار بالتضحية المفجعة التي قدمها من كانوا على الخطوط الأمامية لبعثات حفظ السلام. فقد ضحّى كثيرون للغاية من حفظة السلام بأرواحهم أثناء عملهم على حماية من لا يستطيعون حماية أنفسهم.

٢ - وأضافت قائلة إن جدول أعمال إنهاء الاستعمار لم يكتمل تنفيذه حتى الآن، ولا بد من تنفيذ الاستقلال التام لجميع البلدان والشعوب المستعمرة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. فعدم تحقيق هذا الهدف يتعارض مع المُثُل العليا التي يطمح المجتمع الدولي إليها، ويعرّض السلام والأمن للخطر، ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما لأولئك الذين سيُتركون خلف الرَّكْب، ومن بينهم الفئات الضعيفة والمهمّشة.

٣ - واستطردت قائلة إن العالم شاهد على اليأس والمعاناة المستمريّن نتيجة لتوقف عملية معالجة قضية فلسطين. ولئن كان المجتمع الدولي بأكمله يتحمّل مسؤولية ضمان استئناف محادثات السلام بمقتضى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يمكن اتخاذ خطوات أخرى للمساعدة على إغاثة من يعانون وتهيئة الظروف التي تكفل رفاههم. وتُعتبر الفجوة المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مدعاة للقلق. وقد تدخلت بلدان بسرعة لسد الحاجة الفورية وتمكين الأطفال من العودة إلى المدرسة، ولكن تلزم حلول طويلة الأجل لتجنّب العواقب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

٤ - وأردفت قائلة إن جهود حفظ السلام يجب أن تركز على الوقاية، وبناء السلام، والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع قبل اندلاعها. ويشكّل تمكين الشباب في مجالي السلام والأمن أولوية رئيسية لولايتها، وهي تعمل مع اللجنة على استحداث آليات لاستغلال مواطن قوة الشباب وقدراتهم الكامنة. كما أن بيئة عمليات حفظ السلام الدائمة التغيّر يقتضي من الدول أن تكون أكثر يقظة من أي وقت مضى في حماية أرواح حفظة السلام، لا سيما من خلال الاستثمار في ما يلزم لتحقيق النجاح بأمان من معلومات ومعدات ومهارات.

٥ - وأكدت أن من الأهمية بمكان أن تدرك الدول إمكانات التعاون السلمي في الفضاء الخارجي. وقالت إن إجراء مناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي ليس أمرا سابقا لأوانه وينبغي للدول الأعضاء أن تحافظ على الزخم الإيجابي وتواصل الحوار بشأن هذه المسألة في ظل الاحترام المتبادل. وسيتيح الاجتماع المشترك الثالث للجنتين الأولى والرابعة، المقرر عقده في عام ٢٠١٩، فرصة لزيادة التعاون في معالجة قضايا السلام والأمن والفضاء الخارجي.

٦ - وأعربت عن ترحيبها بموافقة اللجنة على تحديث تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لعام ٢٠١٣ (A/68/46) عن مستويات وآثار التعرّض للإشعاع في الكارثة النووية التي حدثت في محطة فوكوشيما داييتشي.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/73/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر) و (A/73/64)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/73/23) (الفصلان السادس والثالث عشر)

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/73/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/73/70)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/73/73)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال)* (A/73/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر) و (A/73/70 و A/73/219)

٧ - **الرئيس:** قال إن جدول أعمال إنهاء الاستعمار هو أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة ولا يزال يشكل أولوية. وقد أدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار) دورا حاسماً في دعم مبدأ تقرير المصير، المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، وواصلت جهودها الدؤوبة لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار وفقا لولايتها.

٨ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة أوفدت في عام ٢٠١٨ بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة لدعم الإقليم في استعداده للاستفتاء بشأن تقرير المصير المقرر إجراؤه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقال إن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة لخاصة تبرهن على تقيّدها بعملية إنهاء الاستعمار والتزامها الراسخ بها. بيد أن عملها لم يكتمل حتى الآن ولا يزال ١٧ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مدرجا على قائمة الأمم المتحدة. واختتم كلمته قائلا إنه يحث جميع الدول الأعضاء، مع انتهاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، على مضاعفة جهودها لإحراز تقدم في مجال إنهاء الاستعمار.

٩ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار: عرض تقرير اللجنة الخاصة عن عملها في عام ٢٠١٨ (A/73/23)، فقال إن الفصل الأول يقدم عرضا شاملا عن أنشطة اللجنة الخاصة خلال دورتها لعام ٢٠١٨ وخططها للعمل في المستقبل. وتركّز الفصول من الثاني إلى الثاني عشر على مواضيع محددة وعلى الحالات الفردية في البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في حين يتضمن الفصل الثالث عشر التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة في شكل مشاريع قرارات.

١٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة واصلت، في عام ٢٠١٨، الوفاء بمسؤولياتها وتحليل التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر المتبقية وبورتوريكو، مسترشدة بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي التي عُقدت في سانت جورج، غرينادا، في أيار/مايو ٢٠١٨، ركّزت اللجنة الخاصة على أهداف التنمية المستدامة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي دورة اللجنة التي عُقدت في حزيران/يونيه، اعتُمدت كافة القرارات والمقررات بتوافق الآراء.

١١ - واستطرد قائلا إن كاليدونيا الجديدة ستعقد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ استفتاءً بشأن تقرير المصير، وفقا لاتفاق نوميا الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أوفدت اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم لتقييم تنفيذ اتفاق نوميا، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للاستفتاء المقبل. وأكد ضرورة دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة وفي جميع الأقاليم الأخرى قيد النظر، كما أكد أن تعزيز جدول أعمال إنهاء الاستعمار يمثل مسؤولية جماعية تتقاسمها الدول الأعضاء كافة.

١٢ - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إن اللجنة الخاصة قد عقدت، وفاءً منها بولايتها، دورتها الموضوعية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ونظّمت حلقتها الدراسة الإقليمية التي استضافتها حكومة غرينادا، واضطلعت ببعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة بتعاون فرنسا ومساعدتها. وقد وفّرت مشاركة ممثلين ومقدمي التماسات من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في كل من الحلقة الدراسية الإقليمية والدورة الرسمية معلومات قيّمة للجنة الخاصة.

١٣ - وأضاف قائلا إن المناقشات في الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ٢٠١٨ قد ركّزت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع إيلاء اهتمام خاص للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد أكد المشاركون فيها على أهمية التصدي لمختلف التحديات التي تواجه هذه الأقاليم بسبب ضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

١٤ - وأوضح أن البعثة الزائرة التي أوفدت إلى كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠١٨ قد استندت إلى استنتاجات وتوصيات البعثة السابقة التي أوفدت في عام ٢٠١٤ وأنها كانت ترمي إلى دعم الإقليم في أعماله التحضيرية للاستفتاء بشأن تقرير المصير المقرر عقده في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأكد أن اللجنة الخاصة باقية على التزامها التام بدعم كاليدونيا الجديدة في تنفيذ اتفاق نوميا.

١٥ - وتابع كلامه قائلا إن إحراز تقدم صوب إنهاء الاستعمار يقتضي المشاركة من قِبَل جميع الجهات الفاعلة المعنية، لا سيما الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فمن اللازم أن تعمل الدول معا لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار في ضوء جميع القرارات ذات الصلة وعلى أساس كل حالة على حدة. ومع انتهاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، تتزايد أهمية إيجاد سُبل أكثر فعالية لتعزيز جدول أعمال إنهاء

الاستعمار. وينبغي أن يكون هناك تفاعل وحوار منتظمان مع الدول القائمة بالإدارة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية الضالعة في عملية إنهاء الاستعمار. وأعرب عن شكره لأعضاء اللجنة الرابعة على دعمهم الثابت لأعمال اللجنة الخاصة ولمختلف الإدارات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة على تفانيها والتزامها أثناء دورة اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٨.

١٦ - **السيد إسكالانتي آسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن جميع الشعوب ينبغي أن تكون قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا تزال الجماعة ملتزمة التزاما تاما بهدف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وتهيب بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة وأن تعتمد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار على وجه السرعة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يقع بعضها في منطقة الجماعة، مع أخذ الحالات الفردية لهذه الأقاليم في الاعتبار، ومن ذلك أن بعض هذه الأقاليم هي حالات استعمارية ”خاصة وفريدة“ تتعلق بنزاعات سيادية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقدم بانتظام معلومات دقيقة عن كل إقليم من الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وفي مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعرب رؤساء الدول والحكومات في الجماعة مجددا عن التزامهم بمواصلة العمل من أجل جعْل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار.

١٧ - وأضاف قائلا إن الجماعة تؤيد عمل إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك استخدام اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار، بيد أنها تشدد على أهمية كفالة تحديث المحتوى بانتظام بجميع اللغات. وتقدّر الجماعة التدابير المتخذة لتوفير التغطية لاجتماعات اللجنة الخاصة على موقع تليفزيون الأمم المتحدة على الإنترنت في عام ٢٠١٨، وتحث إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام على كفالة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تغطية جميع جلسات اللجنة الخاصة.

١٨ - وأعرب عن دعم الجماعة القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة أكدت من جديد، في مؤتمر قمة الجماعة لعام ٢٠١٧، اهتمامها الراسخ بضرورة استئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. كما أشار إلى أنها دعت أيضا الأمين العام للأمم المتحدة، مرة أخرى، إلى تجديد الجهود التي يبذلها للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بهدف استئناف المفاوضات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. وقال إن الجماعة تواصل تأكيد أهمية مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ التي تدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وتُبرز الاستعداد التام للحكومة الأرجنتينية لوضع ترتيبات لاستئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

١٩ - وفيما يتعلق بقرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها البالغ عددها ٣٧ بشأن بورتوريكو التي تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، قال إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة قد سلّطوا الأضواء في مؤتمر القمة لعام ٢٠١٧ على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأشاروا إلى إعلان هافانا الصادر في عام ٢٠١٤ الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن مسألة بورتوريكو.

٢٠ - وأضاف قائلا إن الجماعة تتضامن مع أقاليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عانت من عواقب الكوارث الطبيعية وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تقديم كل المساعدات اللازمة، ودعم جهود الانتعاش وإعادة الإعمار، وتحسين الاستعداد لحالات الطوارئ وقدرات الحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصاري إيرما وماريا.

٢١ - وأكد ضرورة بذل جهود متواصلة لتيسير نمو اقتصادات الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ نموا مستداما ومتوازنا. وقال إن هذه الأقاليم ينبغي السماح لها بممارسة حقها في تقرير المصير وينبغي للدول القائمة بالإدارة ألا تُحبط إرادة هذه الشعوب.

٢٢ - وواصل كلامه قائلا إن الجماعة تؤيد جميع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٩٨/٧٠، وتكرر الجماعة من جديد تأكيد تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، يؤدي إلى تقرير مصير شعب

الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٢٣ - **السيد بيرموديس ألفاريس** (أوروغواي): تكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، فقال إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) في عام ١٩٦٥، بأن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بنزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى وضع نهاية لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض.

٢٤ - وأضاف قائلا إن رؤساء الدول الأعضاء في جماعة السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها قد أكدوا مجددا، في البيان المشترك المعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، الأحكام الواردة في إعلان بوتريرو دي لوس فونيس المتعلق بجزر مالفيناس الصادر عام ١٩٩٦ وأعادوا تأكيد تأييدهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أكدوا مجددا أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أن مصلحة المنطقة تقتضي إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للنزاع الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلانات منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد أبدت الحكومة الأرجنتينية استعدادا كاملا لتهيئة مناخ يفضي إلى تجدُّد الحوار وزيادة التعاون مع المملكة المتحدة من شأنه أن يتيح استئناف المفاوضات بهدف إيجاد حل نهائي للنزاع.

٢٥ - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إن حكومة بلده تؤيد بقوة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وتأمل أن يُعقد استفتاء بشأن مستقبل إقليمه، وفقا للقانون الدولي واستجابة لتطلعات الشعب الصحراوي المشروعة. وتعترف أوروغواي بالدور الاستباقي الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والأمين العام أنطونيو غوتيريش ومبعوثه الشخصي السيد كوهلر في دعم هذه العملية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ترحب باستئناف المحادثات بين المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وتحث الطرفين على كفالة إجراء الحوار بحُسن نيّة وبهدف تحقيق حل عادل ودائم يتيح تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٢٧ - وواصل كلامه قائلا إن أوروغواي تؤيد تأييداً كاملاً حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. فهذه المطالب مبررة جغرافيا وتاريخيا وقانونيا. ولئن كان تقرير المصير هو السبيل العادل لإنهاء استعمار هذه الأقاليم التي تقطنها شعوب تخضع للسيطرة والهيمنة والاستغلال الأجنبي، فإن هذا المبدأ لا ينطبق على حالة مالفيناس، حيث يوجد سكان دخلاء عليه لا يستوفون معايير الوقوع تحت السيطرة على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ولذا فإن هذه الحالة هي حالة إقليم مستَعمَر من دون سكان مُستَعمَرين. واختتم كلمته بأن أهاب بالمجتمع الدولي أن يستجيب للدعوة إلى إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره بسرعة ودون قيد أو شرط.

٢٨ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن اللجنة الخاصة تؤدي دورا محوريا في عملية إنهاء الاستعمار وتؤيد حكومة بلده تأييدا تاما الجهود الرامية إلى إكمال هذه العملية، التي أسفرت عن استقلال أكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة وتسوية حالات استعمارية خاصة وفريدة أخرى على أساس كل حالة على حدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٢٩ - وأضاف قائلا إن الأرجنتين ستواصل الدفاع عن الحق في تقرير المصير في جميع الحالات التي ينطبق عليها هذا الحق. ولكن الحق في تقرير المصير، شأنه شأن أي مبدأ، ليس مطلقا. فبمقتضى القانون الدولي، وعلى النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥)، ينبغي عدم استخدام تقرير المصير كذريعة للمس بسلامة أراضي الدول القائمة. وفي هذا السياق ينبغي للجنة أن تفهم الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة المشار إليها بوصفها ”مسألة جزر مالفيناس“، التي تنطوي على نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحري المحيطة بها.

٣٠ - واستطرد قائلا إن النزاع يرجع إلى عام ١٨٣٣، عندما احتلت المملكة المتحدة جزر مالفيناس بالقوة وطردت السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين. وأدخلت بعد ذلك مستوطنيها وتحكّمت تحكّما صارما في سياسات الهجرة التي واصلت بها تحديد تكوين سكان الإقليم على نحو يحقق مصالحها. ولم توافق الأرجنتين

إطلاقا على الاحتلال. واعترافا بأن سكان الجزر ليسوا شعبا خاضعا للاستعمار، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي اعترفت فيه بوجود نزاع بشأن السيادة على هذه الجزر لا يمكن حلّه إلا من خلال المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان الجزر.

٣١ - وأردف قائلا إنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) أجرت الأرجنتين والمملكة المتحدة على مدى عقدين من الزمان تقريبا مفاوضات موضوعية ونظرتا في عدة مقترحات من أجل تسوية النزاع؛ وقد صيغت وثائق تشهد على موافقة المملكة المتحدة على الاعتراف بالسيادة الأرجنتينية على الجزر. وخلال تلك المفاوضات، تعاونت الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن المسائل العملية المتصلة برفاه سكان الجزر وقدمت الأرجنتين المساعدة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والتكنولوجيا. ولا تستتبع الطبيعة الثنائية للنزاع بأي حال تجاهل مصالح سكان الجزر؛ فعلى العكس من ذلك، ينص دستور الأرجنتين على أنه يجب على جميع الأرجنتينيين احترام طريقة حياة سكان الجزر.

٣٢ - وتابع كلامه قائلا إن نزاع عام ١٩٨٢، الذي اندلع عندما كانت الأرجنتين تحت الحكم الدكتاتوري العسكري، لم يغيّر الطابع القانوني للنزاع، ناهيك عن إيجاد حل له. وقد أدركت الجمعية العامة ذلك؛ ومن ثم فقد اعتمدت القرار ٩/٣٧ والقرارات اللاحقة التي تطلب إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات وإلى الأمين العام أن يضطلع بمهمة جديدة للمساعي الحميدة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بشأن السيادة. وقد تجاهلت المملكة المتحدة، منذ ذلك الحين، دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى استئناف المفاوضات. وتشعر حكومة بلده، في هذا الصدد، بالامتنان للدعم الواسع النطاق الذي لقيته من منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجماعة السوق الجنوبية المشتركة، وغيرها من المنتديات الإقليمية والمشتركة بين إقليمين.

٣٣ - وواصل كلامه قائلا إن الرئيس الأرجنتيني موريسيو ماكري قد بدأ، منذ أن تولى مهام منصبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فصلاً جديدا في العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة، المستندة إلى الثقة المتبادلة والحوار الإيجابي. وتنظر الحكومتان في مقترحات لزيادة الربط بين البر الرئيسي الأرجنتيني وجزر مالفيناس، واستؤنفت اجتماعات اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي، وساعد الصليب الأحمر الحكومتين في التعرف على هويات رفات ١٠٠ جندي أرجنتيني في جزر مالفيناس.

٣٤ - واختتم كلمته قائلا إن الأرجنتين تدعو المملكة المتحدة إلى إنهاء التدابير الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وذلك لتعميق العلاقة الثنائية بين البلدين. وتؤكد الأرجنتين من جديد حقوقها المشروعة وغير القابلة للانتهاك في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. كما تكرر تأكيد تأييدها لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات وتعرب عن ثقتها الكاملة في أن المناخ الجديد في علاقتها مع المملكة المتحدة سيسهم في تهيئة الظروف التي تتيح للحكومتين الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل تسوية النزاع على السيادة الذي طال أمده.

٣٥ - **السيد بينارد استرادا** (غواتيمالا): قال إن الجمعية العامة أقرت، من خلال عدة قرارات على مدى أكثر من خمسين عاما، بالنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها باعتباره حالة استعمارية ”خاصة وفريدة“، بسبب خصائصه المميزة. وقد انتُهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين في عام ١٨٣٣ بفعل الاحتلال القسري لجزء من أراضيها، وتشريد السكان. ومنذ ذلك الحين حيل دون استيطان الأرجنتينيين في جزر مالفيناس، وقامت السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها إلى ذلك الجزء من أراضي الأرجنتين. ولذلك فإن هذه الحالة تنطوي على إقليم مستعمَر، لا شعب مستعمِر. وتماشيا مع أحكام الفقرة ٦ من إعلان إنهاء الاستعمار، استبعدت الأمم المتحدة تحديدا، بناء على ذلك، إمكانية تطبيق حق تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثالثة والخمسين لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وقد سبق أن أعربت الأرجنتين عن استعدادها لتسوية الوضع بالحوار والتفاوض، ولذلك ينبغي أن تقوم المملكة المتحدة بدورها من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم من شأنه أن يكون في صالح كلا طرفي النزاع.

٣٦ - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، أعرب عن تأييد غواتيمالا للعملية السياسية الجارية تحت إشراف الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل مساعدة الطرفين على إيجاد حل سياسي للنزاع الإقليمي يكون عادلا ودائما ومقبولا من الطرفين. وقال إن وفد بلده يحث الطرفين على مواصلة إبداء الإرادة السياسية وتهيئة مناخ مواتٍ

للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر تعمقا. ويرحّب الوفد بتوجيه الدعوة إلى الجزائر والمغرب وموريتانيا للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة من المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ينظمه المبعوث الشخصي للأمين العام. واختتم كلمته قائلا إنه من الضروري إيجاد حل للمسألة، لا يخدم مصلحة شعب الصحراء الغربية فحسب، بل ومن أجل تحقيق الاستقرار والأمن والسلامة في المنطقة المغاربية.

٣٧ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى ١٥٥ طلبا للاستماع في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، منها ٢٧ طلبا تتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/73/2)، وطلب واحد يتعلق بجبل طارق (A/C.4/73/3)، و ١٠ طلبات تتعلق بغوام (A/C.4/73/4)، وأربعة طلبات تتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/73/5)، وطلب واحد يتعلق بجزر تركس وكايكوس (A/C.4/73/6)، و ١١٢ طلبا تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/73/7).

٣٨ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): قال إن وفد بلده لديه تحفظات جدية بشأن طلبي استماع يتعلقان بمسألة الصحراء الغربية، هما الطلبان الواردان من السيد صمويل إيكومي ساكو، ممثلا لرابطة أفريقيا للتضامن مع الصحراويين، والسيد مارتن أيونغ أييم، ممثلا لمؤسسة القصص والذكريات الحية، المدرجان بوصفهما الطلبان رقم ٦٠ و ٦١ في الوثيقة A/C.4/73/7. ويطلب وفد بلده مواصلة المناقشة بشأن هذين الطلبين.

٣٩ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات، باستثناء البندين ٦٠ و ٦١.

٤٠ - *وقد تقرر ذلك.*

٤١ - **السيد زامبرانو أورتيز** (إكوادور): قال إن حكومة بلده ستواصل دعم سعي الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري إلى ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). فالاستعمار يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويقوّض هدف تحقيق السلام العالمي الذي تتوخاه المنظمة، ومن هنا تنبع الحاجة إلى تعزيز الحوار بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وإلى مضاعفة الجهود لتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، مع مراعاة مبدأي السلامة الإقليمية وتقرير المصير، وتقييم وضع كل إقليم على أساس كل حالة على حدة.

٤٢ - وأعرب عن ترحيبه باستئناف المفاوضات بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بناءً على دعوة المبعوث الشخصي للأمين العام، وعن أمله في أن تسفر العملية عن النتائج المنشودة. وفيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، قال إن حكومة بلده لم يتغير اقتناعها بأن السبيل الوحيد لحل هذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة هو من خلال استئناف المفاوضات الثنائية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة. وأعرب عن تأييد حكومة بلده أيضا لشعب بورتوريكو في كفاحه في سبيل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٤٣ - **السيد دوك إسترادا مييير** (البرازيل): قال إن حكومة بلده باقية على تأييدها الطويل الأمد لحقوق الأرجنتين المشروعة فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ونظرا لأن الحالة الاستعمارية ”الخاصة والفريدة“ المعنية هي نزاع على السيادة دام ٢٠٠ سنة تقريبا، فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن السكان البريطانيين في الجزر قد أُدخلوا أثناء احتلال غير شرعي. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن جزر مالفيناس تشكل جزءا من إقليم الأرجنتين، فإن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق. ولذا تدعو البرازيل كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات. وتتوقف تسوية النزاع على الحوار بين الطرفين وإكمال مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام على النحو الذي صدر تكليف به من الجمعية العامة في القرار ٩/٣٧. وفي هذا الصدد، تعترف البرازيل بالجهود البنّاءة التي تبذلها الأرجنتين والمملكة المتحدة لتعزيز العلاقات الثنائية والتوصل إلى اتفاقات عملية في إطار صيغة السيادة فيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي. وستساعد التحسينات في العلاقة الثنائية على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات بهدف إعادة السيادة الكاملة على الجزر إلى الأرجنتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٤ - وأعرب عن قلق حكومة بلده إزاء انتهاكات قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ وقال إنها تحث المملكة المتحدة على وقف تنقيبها عن الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها واستغلالها لتلك الموارد الانفراديين. وعلاوة على ذلك، لا تأذن البرازيل، انطلاقا من روح

التضـــامن مع الأرجنتين، ووفقا لهذا القرار، باســـتخدام موانئها أو مطاراتها من جانب السفن أو الطائرات المتجهة إلى جزر مالفيناس إلا إذا امتثلت لهذا القرار.

٤٥ - وأكد أن جنوب المحيط الأطلسي هو منطقة سلام وتعاون، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومكرّسة لما تتسم به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية في جنوب المحيط الأطلسي من انسجام وتسوية سلمية للنزاعات. وقال إن الرغبة في التوصـــل إلى حل عن طريق التفاوض لا تتقاسمها أمريكا اللاتينية كلها فحســـب بل تتقاسمها أيضـــا كافة البلدان النامية. واســـتئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هو السبيل الصالح الوحيد لتسوية مسألة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبيـة والمنـاطق البحريـة المحيطـة بهـا، وفقـا لميثـاق الأمـم المتحـدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٦ - **الســـيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إنه في الوقت الذي تتصـــدى مناطق كثيرة من العالم لقضـــايا العصـــر الحالي، لا يزال ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تواجه التحدي الرئيســـي المتمثل في ممارسة حقها في تقرير المصير. ولا تزال الحالة في الصحراء الغربية تمثل شـــوكة في جنب قارة أفريقيا التي تســـعى إلى تعزيز التوحيد من أجل التغلب على إرث الاستعمار. فالشعب الصحراوي، غير القادر على ممارسة حقه في تقرير المصير، تُسرق منه فرصة الازدهار وتحقيق إمكاناته الكاملة. وتدين جنوب أفريقيا الاستغلال غير المشروع لموارد الشـــعب الصـــحراوي الطبيعية وترحب بأحكام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والمحكمة العليا لجنوب أفريقيا التي أيدت ســـيادة الصـــحراء الغربية وملكيتها للموارد المحلية، بما في ذلك في مياهها الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن تردع الســـابقة القانونية الدولية الكيانات الأجنبية عن مواصـــلة الاســـتغلال غير المشـــروع، وتســـهم بذلك في حل المأزق.

٤٧ - وأكد ضـــرورة إجراء مفاوضـــات بإخلاص ودون عائق أو شروط مسبقة وبحُسن نية، برعاية الأمم المتحدة وبدعم من الاتحاد الأفريقي. وقال إن الاتحاد الأفريقي قد أنشـــأ مؤخرا، لتحقيق هذه الغاية، اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم لجهود الأمم المتحدة. ويجب أن تمهّد هذه الجهود في نهاية المطاف الطريق لإجراء استفتاء حر ونزيه لتمكين الشعب الصحراوي من التعبير عن إرادته بطريقة مشروعة وديمقراطية.

٤٨ - وأثنى على الأمين العام ومبعوثه الشـــخصـــي، وكذلك على المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، لجهودهم الرامية إلى تحقيق حل سياسي للحالة في الصحراء الغربية وأعرب عن أمله في أن تفتح عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي كعضو سُبلاً جديدة لتحقيق هذه الغاية. وأكد أنه في انتظار ذلك، يجب أن تبقى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصـحراء الغربية في مكانها بولاية مأمونة. وقال إن وفد بلده يحث لذلك مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة وعلى توسيع نطاق دورها في كفالة احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

٤٩ - *تولى السيد غولديا (هنغاريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.*

٥٠ - **الســـيد غومينـدي** (موزامبيق): قال إن عدم إحراز تقدم صوب حل قضيتي فلسطين والصحراء الغربية يُظهر الحاجة إلى اتباع نهج دينامي لدعم مبدأي تقرير المصـير والاسـتقلال، اللذين لهما أثر كبير على الجهود الرامية إلى تحقق السـلام والرخاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بالمسـاعدة على تحقيق اسـتئناف المفاوضـات بين السـلطات الفلسـطينية وإسـرائيل من أجل التوصـل إلى اتفاق سلمي يمكن أن يفضي إلى حل سياسي مستدام ودائم وعادل لقضية فلسـطين، اسـتنادا إلى حل الدولتين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية لتحقيق هذه الغاية. وقال إن وفد بلده يثني أيضـا على تفاعل الأمين العام مع صـــاحبي المصـــلحة الرئيســـيين في حوار بهدف نزع فتيل التوترات الإقليمية وإنهاء النزاع الذي طال أمده.

٥١ - وأضـاف قائلا إنه مما يؤسـف له أنه لم يُحرز، بعد انقضـاء ثلاثة عقود على اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، إلا تقدم هزيل صوب تمكين شعب الصحراء الغربية من الإدلاء بصوته في استفتاء بشـأن تقرير المصـير. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثّف الجهود الرامية إلى تعزيز ممارســـة هذه الحق المقبول عالميا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصـلة. وتؤيد موزامبيق الجهود الدبلوماسـية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والأمين العام، ومبعوثه الشـــخصـــي، ومداولات اللجنة صوب التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة.

٥٢ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن مبدأ تقرير مصير الشـعوب، بوصـفه ركيزة من ركائز النظام الحديث للعلاقات الدولية، يوفر الأسـاس للعلاقات السـلمية والودية فيما بين الدول. وباراغواي باقية على التزامها بعملية إنهاء الاســـتعمار، التي أتاحت لعدد من البلدان الانضـمام إلى الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال الاسـتعمار

قائما، كما يشهد على ذلك وجود ١٧ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكثير منها في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥٣ - وأضاف قائلا إن قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) هما أكثر الصكوك جدوى وشفافية لضمان ممارسة السيادة أو الاندماج أو الحكم الذاتي ممارسة كاملة. ولئن كانت باراغواي تتفهم صعوبة تحقيق التوازن بين مصالح السكان الأصليين والسكان الذين وطّنهم الاستعمار والدولة القائمة بالإدارة، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف تماشيا مع مبدئها الذي يعطي الأسبقية بوضوح لحقوق الشعوب الأصلية. ومن أجل تحقيق التقدم صوب إنهاء الاستعمار، يجب أن تتجاوز الإرادة السياسية لإنهاء الاستعمار جهود أي حكومة بعينها.

٥٤ - وأعرب عن تأكيد وفد بلده تأييده للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إنه ينبغي لجمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حل دائم وسلمي لهذا الخلاف. وختم كلمته بالقول إن وفد بلده يثني على استعداد حكومة الأرجنتين المتواصل لاستكشاف جميع السُبل الممكنة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وعلى موقفها البنّاء المؤيّد لسكان جزر مالفيناس.

٥٥ - **السيد سكوكنك تابيا** (شيلي): قال إن الدول القائمة بالإدارة ينبغي أن تتخذ التدابير الضرورية لكفالة إمكانية إكمال عملية إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر المتبقية وأن تحيل معلومات كافية عن الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٥٦ - ووصف مسألة جزر مالفيناس بأنها حالة خاصة وفريدة تتعلق بنزاع بين دولتين بشأن السيادة. وأكد من جديد تأييد حكومة بلده للحقوق المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - وأضاف قائلا إن شيلي تولي مسألة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) أهمية خاصة، ويدعو وفد بلده الأمين العام إلى مواصلة مهمة بذل مساعيه الحميدة بهدف تحقيق استئناف المفاوضات الموجهة صوب التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وإلى الإبلاغ عن التقدم المحرز حتى الآن. ويثني الوفد على استعداد الأرجنتين للتفاوض على حل سلمي ودائم. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يثني على إدارة شؤون الإعلام لما تبذله من جهود من أجل نشر المعلومات عن أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها مواصلة تحديث موقع الأمم المتحدة على الإنترنت المتعلق بإنهاء الاستعمار بجميع اللغات الرسمية الست.

٥٨ - **السيد بودو** (ترينيداد وتوباغو): قال إن الجمعية العامة، باعتمادها القرار ١٥١٤ (د-١٥)، قد أقرت بالحق في تقرير المصير بوصفه من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وأرست الأساس لأقاليم في جميع أنحاء العالم لتحقيق استقلالها وتولي المسؤولية عن مصائرها. وقد كان دعم المنظمة ويقظتها النشطان من خلال اللجنة الرابعة فعّالين في تقرير مصير بلده وتقرير مصير بلدان أخرى كثيرة. ولكن، في عام ٢٠١٨، تظل أعمال الأمم المتحدة بشأن عملية إنهاء الاستعمار في حالة جمود افتراضي، مع إحراز قدر ضئيل من التقدم صوب الاعتراف بخيارات الوضع السياسي المشروعة المتاحة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر المتبقية. وعلاوة على ذلك، توجد ستة منها في منطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي يعوق التكامل الإقليمي.

٥٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده باقية على تأييدها الطويل الأمد لتقرير شعب الصحراء الغربية مصيره. وهي ترحب بدعوة مجلس الأمن، في قراره ٢٤١٤ (٢٠١٨)، إلى استمرار المفاوضات برعاية الأمم المتحدة دون شروط مسبقة وبحُسن نية. وتشجّع ترينيداد وتوباغو الطرفين على مواصلة التفاوض بروح التوافق والالتزام الصادق بهدف تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. فمن المستحيل تهيئة عالم لا يُترك فيه أحد خلف الرَكْب إذا كان يُسمح للاستعمار بأن يديم إرثه المتمثل في عدم المساواة والظلم.

٦٠ - **السيد زامبرانا توريليو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن بلده ملتزم التزاما تاما بتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار ويرفض أي فعل يسعى إلى إسكات صوت الشعوب في كفاحها من أجل التحرر وإيجاد عالم خالٍ من الاستعمار. ويجب أن تتحقق حريتها من خلال الآليات المتعددة الأطراف بمشاركة المجتمع الدولي وعن طريق الحوار السياسي الأفقي بهدف صون السلام والأمن الدوليين. ويدعو وفد بلده الدول القائمة بالإدارة والاحتلال إلى بدء عملية إنهاء

الاستعمار بهدف القضاء التام على الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥ ومن أجل التوصل إلى حلول عادلة ونهائية وتوافقية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر.

٦١ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد تطلعات شعب بورتوريكو لأن يصبح دولة حرة، ويطالب بالتنفيذ الفوري للعملية المؤدية إلى استقلاله من استعمار الولايات المتحدة، وكفالة ممارسته الكاملة والفعلية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٢ - واستطرد قائلا إن المملكة المتحدة لم تمتثل لأي قرار من أكثر من ٤٠ قرارا تتعلق بمسألة جزر مالفيناس اعتمدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥. وهي ملزمة بالدخول بحُسن نية وبشكل رسمي وسريع في مفاوضات ضمن إطار القانون الدولي بغية إعادة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها إلى السيادة الأرجنتينية.

٦٣ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي على إسرائيل، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وغيرهما من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تسحب قواتها المسلحة من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تضع نهاية لممارسات التخويف والإرهاب ولسياساتها الاستعمارية التوسعية. ويؤيد وفد بلده تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وحقه في دولة حرة ومستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦٤ - واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يلتزم التزاما راسخا بدعم حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يفضي، من خلال عملية متفاوض عليها، إلى تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره، وفقا للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويدعم الوفد مقترح الأمين العام إعادة بدء جهود التفاوض بدينامية جديدة وبروح جديدة، لصالح عقد استفتاء يتيح للشعب الصحراوي ممارسة حقه في الاستقلال وتقرير مصيره.

٦٥ - **السيد خميس** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه من المؤسف أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحجم الذاتي السبعة عشر لا تزال تكافح لتمارس حقها في تقرير مصيرها. وتؤكد حكومة بلده من جديد تأييدها لهذا الكفاح، لأن استمرار وجود الاستعمار بأي شكل من الأشكال يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تبدي ما يلزم من إرادة سياسية وتتخذ تدابير لإنهاء الاستعمار، تماشيا مع إعلان إنهاء الاستعمار.

٦٦ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام ستتاح لهما، بعودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي وعضويته في مجلس السلم والأمن، فرصة متجددة لمعالجة مسألة الصحراء الغربية بالتفاعل مع الآلية الثلاثية للاتحاد الأفريقي التي أنشئت في الآونة الأخيرة، وهي مبادرة يؤيدها بلده.

٦٧ - **السيدة ماكغواير** (غرينادا): قالت إن بلدها يعترف بالأهمية غير العادية لأعمال اللجنة، لأنه قد مرّ بعملية إنهاء الاستعمار. ويدعو وفد بلدها إلى توافر حُسن النية وإجراء حوار كي تثمر هذه العملية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. ورغم أنه لا يزال يلزم عمل الكثير، فقد تحقق تقدم ملحوظ، وتجري مبادرات هامة، من قبيل الاستفتاء بشأن تقرير المصير الذي سيُعقد في كاليدونيا الجديدة في الشهر المقبل.

٦٨ - وأضافت قائلة إن غرينادا تؤيد العملية السياسية التي يقودها مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧ وتهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية. وتقر غرينادا، في هذا الصدد، مبادرة الحكم الذاتي التي عرضها المغرب على مجلس الأمن في عام ٢٠٠٧ وترحب بالجهود الإنمائية في الإقليم التي تشمل قطاعات مختلفة، والتي وفّرت الخدمات والعمل المأجور لأهل المنطقة.

٦٩ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يهنئ الأمين العام على إعادة تنشيط العملية السياسية ويؤيد عمل المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية. فالجمع بين جميع الأطراف والدول المجاورة سيؤدي دورا هاما في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع؛ وفي هذا السياق، تمثل الدعوة الموجهة إلى الجزائر والمغرب وموريتانيا لحضور اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام تطورا جديرا بالترحيب، وكذلك المشاركة الاستهلالية لنائبي رئيسي منطقتين من مناطق الصحراء الغربية في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار في بلدها في وقت سابق من هذا العام. وفي الختام، شددت على أن تسجيل اللاجئين في مخيمات اللاجئين في تندوف أمر بالغ الأهمية في كفالة احترام حقوق الإنسان الواجبة لهم.

٧٠ - *استأنف السيد كيماياه الأب (ليبريا) رئاسة الجلسة.*

٧١ - **السيد كامارا** (غينيا): قال إن مسألة الصحراء الغربية ينبغي حلها من خلال حل توافقي بنّاء وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨). وتؤيد غينيا إعادة بدء عملية التفاوض على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/277) وقرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين استنادا إلى الواقعية وروح التوافق. وستيسر مبادرات الأمين العام وجهود مبعوثه الشخصي تحقيق تسوية سلمية مستندة إلى تعاون الأطراف المعنية الذي لا غنى عنه في العملية السياسية. وستكون الجولة الخامسة من المفاوضات والاجتماع التحضيري الذي ستترأسه الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ هامّين في هذا الصدد.

٧٢ - وأضاف قائلا إن مبادرة الاستقلال الذاتي المغربية تمثل إطارا مثاليا للمفاوضات، يتجاوز المواقف التقليدية ويفي بالمعايير الدولية عن طريق تفويض السلطة للسكان المحليين. ويحث وفد بلده الطرفين المعنيين على تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار وعلى حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة. وأكد في ختام كلمته أن غينيا لن تدخر جهدا في مساهمتها في بناء سلام مستدام.

البيانات المُدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٣ - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): قال إن بلده ليس لديه أدنى شك بشأن سيادته على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمنطقة البحرية المحيطة بكلا الإقليمين، أو بخصوص حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، من أجل تقرير مركزهم السياسي والسعي إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا يمكن لأي من البيانات الإقليمية التي تعبّر عن الدعم الدبلوماسي لمفاوضات السيادة وتحتج بها الأرجنتين أن يغيّر التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانونا أو أن يحد من ذلك الالتزام. ومن ثم لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

٧٤ - وأضاف قائلا إن استفتاء عام ٢٠١٣، الذي أعربت نسبة قدرها ٩٩,٨ في المائة ممن شاركوا في التصويت فيه عن رغبته في الاحتفاظ بوضعهم الحالي بوصفهم إقليما خارجيا تابعا للمملكة المتحدة، قد بعث برسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يرغبون في إجراء حوار بشأن السيادة. وينبغي على الأرجنتين أن تحترم هذه الرغبة. وعلاقة حكومة بلده بجزر فوكلاند، وكذلك بجميع أقاليمها الخارجية، هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيَم المشتركة وحقوق شعب كل إقليم في أن يقرر مستقبله. أما الأرجنتين فهي لا تزال ترفض أن تنطبق حقوق الإنسان الأساسية تلك على شعب جزر فوكلاند، ولا تزال أيضا تتصرف على نحو يتعارض مع مبادئ الميثاق.

٧٥ - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة أوضحت أيضا أنه لم يُطرد أي سكان مدنيين من جزر فوكلاند في عام ١٨٣٣. فقد أُرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى هناك في وقت سابق في محاولة لفرض سيادة الأرجنتين على إقليم خاضع للسيادة البريطانية، ولكن المملكة المتحدة طردت تلك الحامية العسكرية، وتم تشجيع السكان المدنيين الذين سبق أن طلبوا إذنا من بريطانيا بالبقاء هناك على أن يفعلوا ذلك. ولم تكن الحدود الإقليمية لجمهورية الأرجنتين في عام ١٨٣٣ تشمل النصف الجنوبي لشكلها الحالي ولا أي إقليم في جزر فوكلاند أو أنتاركتيكا أو جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. كما أن مقاطعة تييرا ديل فويغو، التي تدعي الأرجنتين أن الأقاليم المتنازع عليها تنتمي إليها، لم تصبح جزءا من الأرجنتين إلا حوالي عام ١٨٨٣، بينما يعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام ١٧٦٥، أي حتى قبل أن توجد جمهورية الأرجنتين ببضع سنوات. ولم توطّن المملكة المتحدة أبدا أي سكان مدنيين؛ وجميع المدنيين وُلدوا هناك أو هاجروا طوعا من مختلف البلدان، بما في ذلك الأرجنتين، خلال القرن التاسع عشر. ولذلك فإن مطالبة جمهورية الأرجنتين بالجزر بناءً على مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية هي مطالبةٌ لا تقوم على أساس، إذ أن جمهورية الأرجنتين لم تقم أبدا بإدارة الجزر إدارة شرعية، كما لم تشكل الجزر جزءا من الإقليم الخاضع لسيادتها.

٧٦ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يؤكد مجددا البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين في الدورة الحالية للجمعية العامة ووزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٨. فجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني. وهذه الجزر احتلتها المملكة المتحدة بشكل غير قانوني، ولذلك فهي محل نزاع على السيادة اعترف به عدد من المنظمات الدولية وقرارات الجمعية العامة

المتعاقبة التي تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. كما أيدت اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية هذا الموقف مرارا.

٧٧ - وأعرب عن أسف الأرجنتين للمحاولات التي تبذلها بريطانيا العظمى من أجل إخفاء عملية اغتصاب الأراضي التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي احتجت عليها الأرجنتين مرارا وتكرارا. وقال إنه يكرر الإعراب عن دعوته إلى المملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات مع الأرجنتين دون تأخير لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع على السيادة، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المتعاقبة.

٧٨ - واستطرد قائلا إنه من الواضح أن مبدأ تقرير المصير، الذي تحتج به المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، كما تؤكد الجمعية العامة واللجنة الخاصة. والتصويت غير المشروع الذي جرى في جزر مالفيناس عمل انفرادي آخر قامت به المملكة المتحدة لا يغيّر جوهر مسألة جزر مالفيناس أو يحل النزاع بشأن السيادة، ولا يؤثر على حقوق الأرجنتين المشروعة. ويمكن رؤية الدليل على ذلك في كون ما يسمى الاستفتاء لم يفعل شيئا لتغيير الاجتماعات التي عُقدت في اللجنة الخاصة منذ ذلك الحين، حيث استمرت الموافقة على مسألة جزر مالفيناس بتوافق الآراء بالشكل المعتاد. ولا يتوقف حل النزاع بشأن السيادة على نتائج ما يسمى الاستفتاء الذي سئل فيه الرعايا البريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. والسماح للسكان البريطانيين في الجزر بالفصل في نزاع يكون بلدهم طرفا فيه يشوّه حق الشعوب في تقرير المصير، لأن شعب مالفيناس ليس شعبا في إطار معنى القانون الدولي. ومصالح سكان جزر مالفيناس تحميها قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. وقال في ختام كلمته إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٠